ليكود، اي في فترة ارليخ، يتبين له ان عوامل عديدة قد ساهمت في وصوله إلى حد الازمة الفعلية؛ بعضها يقع في اطار المسؤولية الرسمية؛ والبعض الآخر في اطار السياسة المضادة التي اتبعتها الفئات المعارضة، كما سبق واشرنا. فمثلاً، على صعيد السياسة الرسمية، لم تتمكن الحكومة من تخطيط عملية زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل يؤدي إلى تحقيق اهداف مفيدة في زيادة الانتاج والصادرات والعمالة وتوزيع الداخيل بشكل صحيح. فالزيادة في الانتاج القومي الذي ارتفع سنة ١٩٧٨ بنسبة ٥٪، وفي سنة ١٩٧٩ بنسبة ٤٪، ثم القروض الرخيصة الباهظة التي حصل عليها المستثمرون، قد استغلت جميعها في زيادة الاستهلاكين العام والخاص، وفي تحقيق ارباح عالية؛ وذلك بفضل معدلات التضخم السريعة التي تجاوزت كثيراً نسبة الفوائد الرخيصة المفروضة على قروض الاستثمار. كذلك، فإن نفقات الحكومة المتزايدة التي تمثلت في الميزانيات الموسعة، سواء في مجال الامن أم في غيره من المجالات الأخرى، قد ساهمت كثيراً في دفع وتيرة التضخم المالي إلى درجة لم تعد معها الحكومة قادرة على ضبط الميزانية العامة التي تعتبر الاداة التي تنفذ بواسطتها السياسة الاقتصادية. وليس ازدياد العجز في الميزانية العامة، سنة بعد اخرى، منذ تولي ليكود الحكم، سوى دليل على عجز الحكومة عن ضبط الوضع الاقتصادي، وفشلها في تحقيق اهداف سياستها الاقتصادية.

كذلك ساهمت السياسة المعارضة التي قادتها الهستدروت، تحت شعار تحسين الوضع المعيشي للعمال، في زيادة تفاقم الازمة الاقتصادية. فالتناقض السياسي الداخلي القائم في اسرائيل بين حكومة ليكود من جهة، وبين المعارضة بزعامة المعراخ من جهة اخرى، قد تجسّد جلياً في الصراع الذي خاضته «حكومة» المعارضة في الهستدروت ضد سياسة الاقتصاد الحر. وقد تمثلت الاهداف المعلنة لهذا الصراع، كما اعلنتها زعامة الهستدروت، في الحفاظ على مستوى معيشة العمال بواسطة تبني مطاليبهم فيما يتعلق بزيادة اجورهم وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء، وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يحصلون عليها في اطار المؤسسات التي يعملون فيها، ثم حماية مصالح الهستدروت التي ثابرت على تطويرها، منذ قيام اسرائيل، كمستوطنات الاستيطان العامل والمؤسسات التعاونية وهيئة العاملين، والتي اصبحت مهددة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي شجعت بيع الشركات وعدم مساندة المؤسسات الضعيفة. ولكن كان هنالك هدف آخر، غير معلن، لسياسة الهستدروت هذه، وقد تمثل في العمل على زيادة حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية، بهدف شل عمل حكومة الليكود على الصعيد الداخلي واظهار عجزها، وبالتالي دفعها إلى الرحيل بأسرع وقت.

فشل سياسة هوروفيتس

لم تنجح سياسة وزير المالية الثاني في حكومة ليكود يغئال هوروفيتس في اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل، أو في التخفيف من حدة الازمة التي بدأت تتفاقم في عهد ارليخ. فسياسة شد الاحزمة التي اعلنها هوروفيتس بعد تعيينه، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، من اجل وقف تسارع وتيرة التضخم المالي وتشجيع الانتاج واصلاح